متطلبات تحقيق التعليم في البلدان المغاربية وفق برنامج الأمم المتحدة

Requirements for Successful Education in the Maghreb Countries According to the United Nations Programme

لامية حمايزية

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي/ الجزائر، hamaizia.lamia@univ-oeb.dz

الاستلام: 2022/01/15 القبول: 24 /2022/03 النشر: 15 /2022/04

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان واقع التعليم بالبلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) ضمن متطلبات برنامج الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على مقارنة خصائص التعليم المستدام فيها. باعتبار التعليم مدخل من بين مدخلات عديدة للتنمية المستدامة، وهو واحد من بين أهم المتغيرات الاجتماعية للتنمية المستدامة.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، من بينها: أن الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتعليم من قبل الدول المغاربية الثلاث كانت مقبولة إلى حد ما، خصوصا المرحلة الأولى والثانوية من التعليم. إلا أن النتائج المنتظرة لم ترق بعد إلى مستوى جميع التوقعات.

الكلمات المفتاحية: تعليم، تنمية مستدامة، تعليم مستدام، بلدان مغاربيــة.

رموز JEL: I3, I2.

Abstract:

The paper aims to illustrate the reality of education in Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) towards the requirements of the United Nations to achieve sustainable development, by focusing on comparing the characteristics of sustainable education; this later is one of many inputs of sustainable development, so we can consider it as one of important social variables of sustainable development.

We have reached many results, among them: the efforts made by the three Maghreb countries in terms of education are more or less acceptable, especially in primary and secondary education, however the expected results are not up to all expectations.

Keywords: Education, sustainable development, sustainable education, Maghreb countries.

Classification (JEL): I2, I3.

1. مقدمة:

تنطلق التنمية المستدامة من مفهوم تلبية احتياجات الإنسان عبر التقدم الاجتماعي والاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى المحافظة على الموارد الطبيعية، البيئة والمحيط. ويعتمد التقدم المستدام على استمرار التقدم الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي دون المساس بالتوازن الطبيعي والبيئي. وهذا ما يستدعي إعطاء اهتمام أكبر للدور المنوط للموارد البشرية. إذ يظهر دور الموارد البشرية– خصوصا في المجال الاقتصادي– بصفة جلية عند مقاومة الندرة، من خلال استعمال الإمكانيات المادية المحدودة وتحديد البدائل واختيار أحسن السبل الكفيلة بتحقيق أغلب الأهداف المسطرة. من هذا المنظور نجد أن دور المنظمات والجهات الوصية يبدأ من ضرورة توفير موارد بشرية تتمتع بصحة جيدة، متعلمة ومؤهلة.

إن للاستثمار في التعليم آثارا ايجابية على حياة الفرد، وذلك من خلال تحسين المستوى التعليمي وارتفاعه. وعليه يكتسي موضوع التعليم على وجه العموم، والتعليم من أجل التنمية المستدامة على وجه الخصوص أهمية بالغة. إذ يعد من الأهداف المسطرة في مشروع وثيقة الأمم المتحدة لعام 2030 نظرا للدور الذي يؤديه التعليم في تكوين أجيال المستقبل، في زمن أصبح فيه كسب المعرفة الجيدة والمهارات الرفيعة القوة المحركة لاقتصاد أي دولة في ظل التطورات التكنولوجية والعصر الرقمي.

1.1 إشكالية البحث:

إن هذا الموضوع يثير مجموعة من الإشكاليات التي يمكن اختصارها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي خصائص مؤشرات التعليم المستدام في البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)؟

2.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في تبيان أهمية التعليم ومتطلبات تحقيقه في إطار تحقيق التنمية المستدامة. كما ستمكن هذه الدراسة من الوقوف على واقع تحقيق التعليم المستدام في بلدان لها خصائص سكانية وجغرافية متقاربة (الجزائر، تونس والمغرب).

3.1 أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة الاهتمام بالفرد من خلال توفير التعليم، والذي يعتبر عاملا رئيسيا لزيادة فعاليته وتحسين أدائه، كذلك أهمية التعليم المستدام باعتباره مدخل من بين مدخلات أخرى

للتنمية المستدامة وتبيان مسؤولية التعليم المستدام في الرفع من المخزون التعلمي والمعرفي للفرد، ومن ثم الاستفادة من أفراد باستطاعتهم تقديم إضافة نوعية اجتماعيا واقتصاديا.

2. التعليم المستدام ومتطلبات التحقيق:

في سنة 1987 تم نشر تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أو ما يعرف بتقرير برونتلاند نسبة لرئيسة اللجنة Gro Harlem Brundtland المكرس لمصطلح التنمية المدعومة "Sustainable Development"، والمقترح من طرف الاتحاد الدولي من أجل المحافظة على الطبيعة سنة 1980 (BEAUPRE et al, 2008, p 77-140). شيئا فشيئا ترجم إلى اللغة الفرنسية "Développement Soutenable" ثم مصطلح التنمية المستدامة "Développement Durable"، وبهذا عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة" (GELINIER et al, 2005, p 21).

من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها التعليم الشامل والجيد وتشجيع التعلم مدى الحياة، ويعد هذا المسعى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015، ص18)؛ ذلك أن التعليم هو مفتاح تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة.

وعليه فالتعليم المستدام يعني ضمان التعليم الجيد، المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال ضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد، والحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة و التعليم قبل الابتدائي، كذلك ضمان تكافؤ فرص التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، زيادة المهارات التقنية والمهنية مع ضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للفئات الضعيفة، والأشخاص ذوي الإعاقة وضمان القراءة والكتابة والحساب لجميع الشباب والكبار رجالا ونساء على حد سواء (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015، ص18). فعندما يكون بمقدور الناس الحصول على التعليم الجيد، سيمكنهم من كسر دائرة الفقر. ولذلك فإن التعليم يساعد على الحد من انعدام المساواة، وباستخدام بيانات عن 114 بلدا في الفترة 1985–2005 كانت كل سنة إضافية من التعليم تعني انخفاضا في معامل جيني بنسبة 1.4 نقطة مئوية. وعليه تكمن أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة في (برنامج البيئة المتوسطي، 2014):

- ✓ إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعني الاستثمار في مواطني الغد، ليجعلهم قادرين على تفهم الآثار الناتجة عن أعمالهم لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي تعديل سلوكياتهم ويساعد على إعادة الربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- ✓ إن التعليم من خلال القراءة والفهم المنهجي المترافق مع البحث والتحليل الصحيح والأهم من ذلك النشر المثمر للنتائج، يمكن أن يحدث التغيير المطلوب لازدهار البشرية. والتنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية لا تختلف عن ذلك. فالبرامج التعليمية المصممة للفهم الصحيح للتنمية المستدامة من منظورات محلية وإقليمية وعالمية ليس فقط إزالة الجهل حول سوء تعامل المجتمعات مع البيئة، بل ستؤدي أيضا إلى بروز أجيال تتبنى أفكارا مبتكرة لحماية وإدارة البيئة وإنتاج المعرفة وتنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للحياة.
- ✓ إن التعليم الموجه نحو التنمية المستدامة سيعمق الوعي البيئي بين الطلاب للوصول إلى الوعي الكامل لحماية البيئة، وذلك من خلال إنشاء علاقة متوازنة مع البيئة. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة لا يقتصر فقط على الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، ولكن أيضا يعمل على توفير حياة آمنة وحماية حقوق جميع المخلوقات في كل الأوقات.

من خلال التحليل السابق لأهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلب تحقيق ذلك توفر خمس مدخلات أساسية وهي: الحق في التعليم، التعليم الجيد، التعلم مدى الحياة، الإنصاف في التعليم والإدماج أو التعليم الجامع (https://fr.unesco.org).

1.2 الحق في التعليم:

يشكل التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان ويحتل مكانة أساسية ضمن هذه الحقوق، بوصفه حقا في حد ذاته ووسيلة لا غنى عنها لإكمال حقوق الإنسان الأخرى. إن التعليم بوصفه حقا تمكينيا هو الأداة الرئيسية التي تتيح للأطفال والشباب والكبار أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر، ويتمكّنوا من المشاركة – مشاركة تامة– في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع بشكل عام. والحق في التعليم المستوحى من الأسس الأخلاقية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد جرى التأكيد عليه بشدة في القانون الدولي وبخاصة في اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم سنة 1960(UNESCO, 1964).

2.2 التعليم الجيد:

تتطلب معالجة أزمة التعليم الجيد إعادة تحديد الغاية من وراء النظم التعليمية. ومن الواجب أن تعكس المهارات والمعارف والقيم والمواقف التي يعزّزها التعلّم والتعليم احتياجات وتطلّعات الأفراد و البلدان وقطاع العمل اليوم و تلبّيها. وينبغي ألا تكتفي هذه النظم بتعليم المهارات الأساسية مثل القراءة و الحساب فقط، بل عليها أن تشجّع أيضا التفكير النقدي، وأن ترعى الرغبة والقدرة على التعلّم مدى الحياة على نحو يتكيّف مع التغيرات المحلية والوطنية والعالمية. والمدرّسون هم مفتاح النهوض بالتعلّم ولعل للمدرسين الأثر الأعظم على جودة تعلم الطلاب. ولتحقيق ذلك لا يكفي قياس ما يتعلّمه المتعلّمون؛ إذ أنه من الضروري استهداف التجارب في الصفوف المدرسية التي تصوغ بشكل جذري تعلّم الطلاب، والتشديد على مجموعة المهارات المطلوبة لضمان الرفاهية مدى الحياة والتلاحم الاجتماعي.

3.2 التعلم مدى الحياة:

يفرض مفهوم التعلّم مدى الحياة إحداث تغيير في النهج والتحوّل من أفكار التعليم والتدريب إلى أفكار التعلّم، ومن التعليم القائم على نقل المعارف إلى التعلّم من أجل النمو الشخصي، ومن اكتساب مهارات خاصة إلى إجراء عملية استكشاف أوسع نطاقا وإلى إطلاق العنان لإمكانات الابتكار وتسخيرها. وهذا التحول ضروري في جميع مستويات التعليم.

إن التعلّم مدى الحياة يعني تلبية الاحتياجات المتنوّعة للفئات العمرية كافة، بما في ذلك اكتساب مهارات القرائية الفنية الأساسية، من خلال كل من التعليم النظامي ومسارات التعلّم الفعّالة البديلة وتعلّم وتعليم الكبار، التعليم والتدريب التقني و المهني... جميعها مكونات هامة من مكونات عملية التعلّم مدى الحياة.

4.2 الإنصاف في التعليم:

الإنصاف في مجال التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة. إذ يهدف إلى إتاحة أفضل الفرص لجميع المتعلمين للنهوض بالإمكانات التي يتمتعون بها، والعمل على معالجة حالات الحرمان التي تحدّ من الإنجازات التربوية. ويفرض إجراءات خاصة تعكس عوامل الحرمان التاريخية والاجتماعية التي تحول دون انتفاع المتعلّمين بالتعليم والاستفادة منه على نحو متساو. وفي هذا الشأن، لا تزال في بعض الدول فئة الإناث

تشكل أغلبية الأطفال خارج المدرسة، وفرص التعلّم المتاحة لهذه الفئة لا تزال معرّضة للخطر بفعل عدد من العوامل داخل المدرسة و خارجها.

5.2 الإدماج أو التعليم الجامع:

يتحقق الإدماج من خلال الوصول إلى جميع المتعلّمين واحترام احتياجاتهم وقدراتهم. يتطلب التعليم الجامع تكييف الأنظمة التعليمية وتحويلها ككل بحيث تلبي ممارسات التعلم والتعليم احتياجات جميع المتعلمين مع مراعاة تنوعهم. كما يتطلب الانتباه إلى مجموعة واسعة من المدخلات: طبيعة التدريس، المناهج الدراسية وجودة البيئة التعليمية.

الإدماج مبدأ وعملية في آن واحد وينشأ عن الاعتراف الواضح بأنّ الاستبعاد لا يحدث بفعل التعليم فحسب، وإنّما يمارس أيضا ضمن نظام التعليم ويفرض تكييف نظم التعليم بشكل عام، ولا سيما الطريقة التي تتبعها المدارس وغيرها من البيئات التعليمية. ويعني ذلك أنّه على المدارس والبيئات التعليمية ألا تكون فعّالة على الصعيد الأكاديمي فحسب، بل أن تكون أيضا مدارس صديقة، آمنة، نظيفة، صحية وتراعي عدم التمييز بين الجنسين.

مما سبق يمكن استنتاج أهمية التعليم في تزويد الشعوب بالمعارف والمهارات في مجال التنمية المستدامة، مما يجعلهم أكثر كفاءة وثقة ويزيد فرصهم للعمل من أجل حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة. مع الحرص على القيم الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي.

3. تحليل مؤشرات التعليم المستدام في البلدان المغاربية الثلاث:

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز دور التعليم كأحد أبرز المدخلات الاجتماعية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل بعض مؤشرات التعليم المستدام في البلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب).

1.3 معدلات القيد في مراحل التعليم الابتدائي، الثانوي والعالي:

لقياس معدلات القيد في مراحل التعليم بمستوياته الثلاث يتم حساب معدل القيد الإجمالي، والمعبر عنه بعدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم

الدراسي الرسمي لتلك المرحلة. والجدول الموالي يكشف تغير معدل القيد الإجمالي في الدول المغاربية موضوع المقارنة في هذه الدراسة.

الجدول رقم (01): تطور معدل القيد الإجمالي في مراحل التعليم (الابتدائي، الثانوي والجامعي)

	المرحلة الأولى (%)		المرحلة الثانويـــة (%)		المرحلة العليا (%)	
	2010	2018	2010	2018	2010	2018
الجزائر	115.2	109.9	97	99.6	29.8	51.4
تونس	107.2	115.4	90.4	92.9	35.2	32.1
المغرب	109.6	113.9	63.2	80.2	14.5	35.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2020)

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (01) فإنه تم تسجيل معدل نمو موجب في جميع المراحل بالنسبة للمغرب. في حين عرفت الجزائر وتونس تغيرات في معدلات القيد الإجمالي بين سنتي 2010 و 2018. لكن عموما هناك مؤشرات ايجابية أضحى من خلالها التعليم الابتدائي أو الأساسي في متناول الدول المغاربية الثلاث؛ حيث تشير الإحصائيات أن الدول المغاربية الثلاث قد حققت منذ الاستقلال تطورا وتوسعا كبيرا لمعدل التمدرس بلغ 90% في المرحلة الابتدائية (AKKARI, 2009, p227-244).

كما تجدر الإشارة إلى أن معدل القيد الصافي (والمعبر عنه بعدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة) للمرحلة الأولى من التعليم سنة 2018 بلغ 97.6%، 97.8% و 99.1% بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب على الترتيب. لكن فيما يتعلق بمعدل القيد الصافي في المرحلة الثانوية فإن تونس حققت معدلا أعلى بالمقارنة مع الجزائر والمغرب؛ حيث بلغ 71.3% بالنسبة لتونس و66.2% و64.5% بالنسبة للجزائر والمغرب على الترتيب. و هذا ما يرفع من حظوظها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار ضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد بحلول عام 2030، ولكن تبقى النتائج المحققة في المغرب والجزائر غير كافية مقارنة بما تم تحقيقه في تونس.

كما تم تسجيل تقليص نسبي في الفجوة بين الجنسين خاصة الجزائر وتونس من خلال معدلات القيد الإجمالي في المرحلة الثانوية خلال سنة 2018، حيث نجد (97.8% ذكور / 101.5% إناث) بالنسبة

للجزائر، (92.9% ذكور / 99.3% إناث) بالنسبة لتونـس، (83.7% ذكور / 76.6% إناث) بالنسبة للمغرب (صندوق النقد العربي، 2020). ومن هنا يتضح توفير الدول المغاربية الثلاث فرصا شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالتعليم الثانوي.

أما بخصوص المرحلة العليا فقد حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نموا ملحوظا، حيث تم تسجيل خلال الفترة 2010–2018 معدلات نمو موجبة في كل من الجزائر والمغرب حيث بلغت 72.48% و 147.58% على الترتيب. وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولتين في توفير متطلبات التعليم العالي.

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 111 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 58 ولاية عبر التراب الوطني ومقسمة كالتالي: 54 جامعة، 09 مراكز جامعية، 37 مدرسة وطنية عليا، 11 مدارس عليا للأساتذة (https://www.mesrs.dz).

أما عن الشبكة الجامعية التونسية فهي تضم 203 مؤسسة تعليم عالي عمومي و 74 مؤسسة تعليم عالي خاص (الجمهورية التونسية، 2020).

فيما يخص نظام التعليم العالي بالمغرب فإنه يتكون من 148 مؤسسة للتعليم الجامعي العمومي، 77 تكوين الأطر، 37 مؤسسة محدثة في إطار الشراكة 24 مؤسسة تابعة للجامعات الخاصة (المملكة المغربية، 2021).

رغم النتائج المحققة إلا أنه تبقى من مسؤولية مؤسسات التعليم العالي توفير مخرجات تتميز بالمعارف والمهارات؛ أي أن النظرة اليوم لرأس المال البشري نوعية و ليست كمية فقط. و ذلك بالنظر إلى ترتيب الجامعات العربية عموما وجامعات البلدان المغاربية الثلاث خصوصا، الذي يبدو متواضعا بالنظر للمجهودات والسياسات التي تبذلها الدول المعنية من توفير للإمكانيات المادية والبشرية، حيث أن الدول المغاربية الثلاث نجدها غائبة عن قائمة شنغهاي لأفضل 1000 جامعة في العالم لعام 2020 (http://www.shanghairanking.com).

2.3 عدد سنوات التمدرس و معدلات التسرب من التعليم:

تشير سنوات التمدرس إلى مدة بقاء الطلبة في نظام التعليم. ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم (02) يتضح أن سنوات التمدرس في كل من الجزائر وتونس بلغت 14 سنة، وهو مرتفع بالمقارنة مع المغرب والتي بلغت بها سنوات التمدرس 13.6 سنة. كما أن مدة بقاء الإناث بالنسبة للجزائر و تونس أعلى من مدة بقاء الذكور في نظام التعليم وعكس ذلك نسجله بالمغرب.

الجدول رقم (02): عدد سنوات الدراسة و معدلات التسرب

	عدد سنوات الدراسة المتوقعة			معدلات التسرب (%)
	ذكـــور	إنـــاث	إجمـــالي	
الجزائر	14.5	14.9	14.7	0.6
تونس	14.4	15.8	15.1	0.4
المغرب	13.6	12.6	13.1	3.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019) و (صندوق النقد العربي، 2020)

تم تسجيل معدل مرتفع بالمغرب إذ بلغ 3.1% وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي بالمغرب. على عكس دولة تونس والتي سجلت أدنى معدل بلغ 0.4%، ورغم ذلك ومن أجل الإحاطة بالأسباب المتحكمة في التسرب المدرسي على مستوى المدارس الابتدائية بها قامت المديرية العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات الوزارية للتربية بالتعاون مع اليونيسيف، بدراسة عينات حقيقية من تلاميذ المدرسة الابتدائية في بعض المناطق التونسية وتم التوصل إلى النتائج التالية (Organisation Internationale du Travail, 2013, p 08):

- ✓ ظاهرة التسرب المدرسي تمس فئة الإناث (8.6%) أكثر من فئة الذكور (4.8%)؛
- ✓ أغلب الإناث يتسربن من المدرسة بشكل إرادي أما الذكور يتسربون بسبب ضعف نتائجهم الدراسية؛
- ✓ على العموم يتخلى المتمدرسون عن الالتحاق بمدارسهم بدافع العمل على الرغم من تحقيقهم نتائج مقبولة على العموم؛

- ✓ وفق وجهة نظر المتسربين، فإنه لا توجد تحفيزات لإتمامهم مسارهم الدراسي (الإصلاحات المتكررة، كثافة البرنامج الزمني...) و لا توجد تحفيزات لبقائهم؛
- ✓ لا توجد مرافقة نفسية للحد من ظاهرة التسرب؛
- ✓ الفقر وسوء ظروف المعيشة من العوامل التي تشجع التلاميذ على التسرب المدرسي و اللجوء للعمل.

كما أن معدل التسرب الذي تم تسجيله في الجزائر والذي بلغ 0.6% سببه في أغلب الحالات الفقر والوضع المعيشي الصعب خصوصا في المداشر والقرى. حيث نجد أن توقف الطفل عن الدراسة يرجع في غالب الأحيان إلى تحمل مسؤولية الأسرة التي يعيش فيها، ويكون همه توفير ضروريات العيش من المأكل والملبس والنظر إلى المدرسة على غير ذلك وليست من ضروريات الحياة.

3.3 معدلات الأميـــة:

يقاس معدل الأمية عادة بالنسبة لفئة السكان البالغين الذين تجاوز عمرهم مرحلة التعليم الأساسي. وللتقليل من هذه الظاهرة ومن آثارها السلبية اعتمدت الدول المغاربية الثلاث عدة إجراءات وبرامج من أجل التصدي لمشكلة الأمية. وفي هذا الشأن ومن خلال الجدول الموالي يتم توضيح تطور معدل الأمية في البلدان المغاربية الثلاث من سنة 2010 إلى 2018 حسب الفئات العمرية.

الجدول رقم (03): معدلات الأمية حسب الفئات العمرية (%)

	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية (15 – 24 سنة)	
	2010	2018	2010	2018
الجزائر	22.3	18.6	7.5	2.6
تونس	18.0	18.2	3.2	1.9
المغرب	43.9	26.2	20.5	2.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2020)

كقراءة أولية فإنه عموما بالنسبة للفئة العمرية (15 سنة فما فوق) والفئة العمرية (15–24 سنة)، تم تسجيل في الفترة 2010–2018 تحسنا ملحوظا في معدلات الأمية خصوصا الجزائر والمغرب رغم وجود تفاوتات متباينة نوردها فيما يلي:

- ✓ على الرغم من التعداد السكاني الذي تتميز به الجزائر إلا أن المعدل الذي تم تسجيله يوضح الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة للتقليل من هذه الظاهرة بالمقارنة مع تونس والمغرب. حيث كشفت مصادر للديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار في الجزائر أن الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المطبقة بين 2007 و2015 مكنت من محو أمية أزيد من مليوني شخص، لا يعرف أبجديات القراءة و الكتابة والحساب، مؤكدا ضرورة الانتقال إلى إستراتيجية بين 2015 و2024 تنفيذا للتوصيات الإقليمية والعالمية (http://www.elkhabar.com).
- ✓ أما بخصوص تونس فقد استقر معدل الأمية عند 18.2% لدى الفئة (15 سنة فما فوق)، لكن بالمقابل تم تسجيل انخفاض ملحوظ لمعدل الأمية لدى فئة الشباب خلال الفترة 2010–2018 بالمقارنة مع الجزائر والمغرب.
- ✓ أما المغرب ورغم التحسن المسجل في الفترة 2010–2018، إلا أن مساعي الدولة ما زالت قائمة، إذ هدف البرنامج الحكومي المغربي تسريع وتيرة تخفيض معدل الأمية وذلك من خلال بلوغ مليون مستفيد سنويا وكذا تدنية معدل الأمية إلى 20% سنة 2016 (Royaume du Maroc, 2015).

وفي السياق نفسه وحسب الجدول رقم (04)، يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق) بلغ أعلى مستوياته في تونس بمعدل 79%. أما بالنسبة لفئة الشباب (15–24 سنة) فقد تم تسجيل انخفاض لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة لفئة الإناث على مستوى دولة المغرب بالمقارنة مع دولتي الجزائر وتونس.

الجدول رقم (04): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حسب الفئات العمرية (%)

	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)	الفئة العمرية (15 - 24 سنة)	
		ذكور	إناث
المغرب	69.4	94.6	87.8
الجزائر	75.1	95.7	91.7
تونس	79	95.8	96.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018)

على ضوء ما سبق، يعد الإنفاق على التعليم استثمارا تجني الدول أرباحه وثماره في المستقبل، ليس بالكم فقط وإنما بنوعية المادة التعليمية التي يتم تلقينها للمتعلم في عصر يتسم بالنظرة الحديثة للمورد البشري، وتقوم هذه النظرة على فكرة الاستثمار في رأس المال البشري بدل الاهتمام برأس المال المادي فقط.

والجدول الموالي يوضح تطور مستويات الإنفاق على التعليم في البلدان المغاربية الثلاث.

الجدول رقم (05): مستويات الإنفاق على التعليم

	% من الدخل القومي الإجمالي*		% من الإنفاق العام الإجمالي*						
	2008-2011	2018	1970	1980	1990	1996-2004	2008-2011	2008-2013	2018
الجزائر	4.4	4.3	31.6	24.3	21.1	24	20.3	11.4	11.4
تونس	6.2	6.6	23.2	16.4	13.5	27.9	20.1	21.6	22.9
المغرب	5.4	5.2	16.6	18.5	26.1	18	25.7	18.3	18.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2007) و (صندوق النقد العربي، 2016) و(صندوق النقد العربي، 2020)

ما يميز الجزائر و خصوصا مرحلة الانطلاق الأولى (1962-1970) أنها ضاعفت من مجهودها الاستثماري في التعليم وذلك في سبيل تكوين رأس المال البشري الضروري لمخططات التنمية خلال الفترة الثانية

1971-1995، فأنشأت وزارة للتعليم العالي سنة 1971 (دهان، 2010، ص 158). لتعرف بعد ذلك تدني مستمر لمستويات الإنفاق على التعليم من 31.6% سنة 1970 إلى 11.4% من الإنفاق العام الإجمالي سنة 2018.

بالنسبة للمغرب وتونس فإن مستويات الإنفاق العام الإجمالي عرفت تذبذبات جارية وغير مستقرة، كما تم تسجيل ترتيب عكسي لمستويات الإنفاق العام الإجمالي في المغرب بالمقارنة مع الجزائر وتونس خلال الفترة 1970-1990.

4. الخاتمة:

إن التعليم حق من حقوق الفرد وجب على أي دولة أن تكفل هذا الحق- بإنصاف ودون تمييز سواء للجنس أو المنطقة - بتوفير جميع المدخلات مع الحرص على جودتها، والتركيز على سير وظيفة التعليم بمجمل عملياتها، وذلك من أجل ضمان جودة المخرجات التعليمية. كما أن التعليم المستدام من شأنه إعطاء مفهوم أوسع لمصطلح التعليم؛ فالتعليم في إطار التنمية المستدامة هو ذلك الفهم المتحقق من منظور إزالة الجهل لدى المجتمعات حول سوء استغلال البيئة والتعامل معها للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

1.4. النتائج:

من خلال التحليل السابق لمؤشرات التعليم المستدام في الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) وكذا الوقوف على مدى اهتمام حكومات هذه الدول بقطاع التعليم، يتضح مدى محاولة وحرص هذه الدول على توفير متطلبات التعليم. إذ حققت الدول المغاربية الثلاث نتائج ايجابية على العموم، خصوصا معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم الابتدائي وأضحى من خلالها التعليم الابتدائي أو الأساسي في متناول الدول المغاربية الثلاث.

في سياق الإنصاف والمساواة حاولت الدول المغاربية الثلاث توفير فرص شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالتعليم خصوصا الابتدائي والثانوي. كما سعت هذه الدول نحو توسيع الاهتمام بنظام التعليم العالي من خلال توفير شبكة جامعية متنوعة...

هذه الانجازات لم ترق بعد لتحقيق الأهداف المسطرة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لأن هناك مؤشرات أخرى تعرف ضعفا كبيرا- وتختلف حدتها بين الدول الثلاث- لم ترق للمستوى المطلوب والتي من

بينها: معدل الأمية ومعدل التسرب المدرسي وعدد سنوات الدراسة أو التمدرس ... وهذا ما من شأنه أن يكون له تبعات سلبية على الفرد والمجتمع.

2.4 التوصيات:

على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يمكن تقديم بعض الحلول والتوصيات كما يلي:

- ✓ خلق بنك معلومات وطني حول تعداد الأفراد وبالخصوص الطبقة الأمية والفقيرة على المستوى المحلي والوطني، بحيث يمكن من التكفل والاهتمام بهذه الطبقة وذلك من خلال ضمان تمتع جميع الأفراد بنفس الحقوق في الحصول على التعليم.
- ✓ ضرورة تبني الحكومات لسياسات وبرامج خاصة للنهوض بجودة مخرجات التعليم بجميع أشكاله ومحاولة تقليص الفجوة بين مناهج التعليم النظرية ومتطلبات سوق العمل.
- ✓ التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب للعاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة خريجي الجامعات والمعاهد.

5. المراجع:

باللغة العربية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2018)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2018، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2019)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الواحد والعشرين.
3. برنامج البيئة المتوسطي، (2014)، إستراتيجية البحر المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مبادرة أفق 2020: تهدف لإزالة التلوث من البحر المتوسط بحلول عام 2020.
4. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
5. الجمهورية التونسية، (2020)، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، التعليم العالي و البحث العلمي بالأرقام، مكتب الدراسات والتخطيط و البرمجة.
6. صندوق النقد العربي، (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007.
7. صندوق النقد العربي، (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016.

8. صندوق النقد العربي، (2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020.

9. المملكة المغربية، (2021)، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم في أرقام 2021/2020.

10. محمد دهان، (2010)، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

باللغة الأجنبية:

11. GELINIER. O et al, (2005), Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable, éd ESF, Paris.

12. AKKARI. A, (2009) La scolarisation au Maghreb : De la construction à la consolidation des systèmes éducatifs, Carrefours de l'éducation, p 227-244.

13. BEAUPRE. D et al, (2008) Gestion des ressources humaines, Développement durable et responsabilité sociale, Revue internationale de psychosociologie, Volume XIV, p 77-140

14. Organisation Internationale du Travail, (2013) Analyse du système éducatif Tunisien.

15. Royaume du Maroc, (2015) Ministère de l'Education National, Direction de la Lutte Contre l'Analphabétisme, Alphabétisation au Maroc, Plan d'action 2012-2015.

16. UNESCO, (1960), Records of the General Conference: Resolutions, Paris.

17. https://fr.unesco.org/world-education-forum-2015/

18. https://www.mesrs.dz/ consulté le 02/09/2021.

19. http://www.shanghairanking.com/ARWU2020.html. consulté le 02/12/2021.

20. http://www.elkhabar.com/press/article/116822. html. [En ligne]